S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/25284
12 February 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١١ شباط/فبراير وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لبلغاريا لدى الأمم المتحدة ، والقائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لرومانيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتينا ، نتشرف بأن نحيل طيه نص البلاغ المتعلق بالمشاورات التي جرت بين وزارة خارجية جمهورية بلغاريا ووزارة خارجية رومانيا بشأن تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) .

وسوف نكون ممتنين لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) سلافي باشوفسكي
الممثل الدائم لبلغاريا
لدى الأمم المتحدة

(توقيع) فاليريو فلورين
القائم بالأعمال بالنيابة لرومانيا
لدى الأمم المتحدة

150293 120293 120293 93-08736

المرفق

بـــــلاغ

حـول المشاورات التي جـرت بين وزارة خارجية جمهورية بلغاريا ووزارة خارجية رومانيا بشأن تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن علـى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)

في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ ، أجرت وزارتا خارجية جمهورية بلغاريا ورومانيا ، بوصفهما دولتين مشاطئتين على نهر الدانوب ، مشاورات بشأن تنفيذ الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) . وترأس الوفد البلغاري السيد فالينتين دوبريف ، نائب وزير الخارجية ، وترأس الوفد الروماني السيد قسطنطين ايني ، وزير الدولة في وزارة الخارجية .

وتبادل المشتركون وجهات النظر حول الانتهاكات الجسيمة الأخيرة التي ارتكبتها سفن مبحرة في نهر الدانوب تحت علم جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة . وأشاروا الى أن التدابير التي اتخذتها السلطات البلغارية والرومانية لإيقاف القوافل اليوغوسلافية الخمس تتفق تماما مع أحكام قراري مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) ومع المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٧٢٤ (١٩٩١) . وإذ يتفق الجانبان في الرأي بأن استخدام القوة المسلحة لم يُذكر صراحة في قرار مجلس الأمن ٧٨٧ (١٩٩٢) ، يؤكدان من جديد أن قيام الجانبين من طرفهما بأعمال من هذاالنوع يمكن أن يؤدي الى نتائج سياسية وانسانية وعسكرية وبيئية لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للمنطقة .

وتمت الاشارة الى أن الدولتين استنفدتا ، عملا بالفقرة ١٣ من القرار ٧٨٧ (١٩٩٢) ، جميع السبل الاحادية الممكنة المتناسبة مع الظروف المحددة لإيقاف السفن الصربية .

وأكد الجانبان من جديد العزم المعرب عنه في إعلان الحكومة البلغارية المؤرخ في ١ شباط/فبراير ١٩٩٣ وإعلان الحكومة الرومانية المؤرخ في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ، بأن يثابرا على الامتثال بدقة لأحكام قرارات مجلس الأمن ٧١٣ (١٩٩١) و ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) . وستواصل السلطات البلغارية والرومانية المختصة تنسيق أعمالهما فيما يتعلق بتنفيذ الجزاءات ، وستتخذان تدابير عملية لزيادة فعالية هذا التنسيق .

وستواصل وزارتا الخارجية في كلتا الدولتين دعم السلطات الوطنية المختصة لديها وتتعاونان في الوقت نفسه بهدف تعزيز فعالية التدابير الرامية الى تنفيذ الجزاءات على نهر الدانوب . وستتعاونان

بشكل نشيط مع بعثات مساعدة تنفيذ الجزاءات التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والجماعة الاوروبية . وتطالبان في هذا السياق بوزع هذه البعثات في الوقت المناسب في موانئ جميع الدول المشاطئة الواقعة في الجزء الأسفل من نهرب الدانوب . وترحبان بتعيين منسق لهذه المسائل تابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والجماعة الأوروبية . وأعرب الجانبان عن أملهما في أن يتلقيا على نحو مستعجل المساعدة التقنية المطلوبة عملا بالفقرة ١٥ من قرار مجلس الأمن ٧٨٧ (١٩٩٢) ، اللازمة لتحسين المعدات التقنية الموجودة بحوزة السلطات الوطنية المختصة المشاركة مباشرة بتنفيذ الجزاءات على نهر الدانوب .

ودرس ممثلو الوزارتين أيضا إمكانات تعزيز التعاون البلغاري - الروماني بشأن هذه المسائل في إطار الأمم المتحدة . ووافقت بلغاريا ورومانيا على الاضطلاع بمسعى مشترك في الأمم المتحدة ، مفاده أن تطلبا وزع بعثة للأمم المتحدة في الجزء الأسفل من نهر الدانوب تتمثل ولايتها في مساعدة سلطات الدول المشاطئة على تنفيذ أحكام قرارات مجلس الأمن والقيام على الأخص بمنع أية أعمال تمثل انتهاكات للجزاءات أو قد تؤدي الى ارتكابها ، وذلك منذ لحظة البدء بها . وستتعاون البعثتان الدائمتان لبلغاريا ورومانيا لدى الأمم المتحدة في مجال المسائل ذات الصلة بتنفيذ الجزاءات ضد جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) .

وأشير في هذا الاجتماع الى أن بلغاريا ورومانيا تعانيان من أضرار بالغة نتيجة لتنفيذ الجزاءات . وستقوم بلغاريا ورومانيا ، رغبة منهما في الاستفادة من الحق المقرر بمقتضى المادة ٥٠ من ميثاق الأمم المتحدة ، باتخاذ الخطوات اللازمة أمام مجلس الأمن بغية العثور على السبل والوسائل الكفيلة بالحد من مصاعبهما الاقتصادية الخطيرة عن طريق الحصول على تعويض عن الخسائر التي تكبدتاها نتيجة لتنفيذ قراري مجلس الأمن ٧٥٧ (١٩٩٢) و ٧٨٧ (١٩٩٢) .

وأعرب ممثلو وزارتي الخارجية البلغارية والرومانية عن استعداد دولتيهما لعقد اجتماع متعدد الأطراف يشارك فيه خبراء من بلغاريا ورومانيا واوكرانيا لمناقشة التدابير اللازمة لتعزيز التعاون بين السلطات الوطنية المختصة في مجال تنفيذ الجزاءات في نهر الدانوب .

ووافق الجانبان على وضع هذا البلاغ في متناول الصحافة وتقديمه الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

- - - - -